

إشعار حول التكلفة على أساس القيمة المضافة لخدمة الرسائل النصية القصيرة

تقوم بتلكو حالياً بتزويد أصحاب ترخيص خدمات القيمة المضافة ومقدمي المحتوى الآخرين بالقيمة المضافة لخدمة الرسائل النصية القصيرة وذلك على أساس "سهم الإيراد". وقد قامت هيئة تنظيم الاتصالات بالموافقة على هذه الخدمة وذلك بشرط أن تقوم بتلكو باستحداث بديل "على أساس التكلفة" لتقديم "سهم الإيراد". ولقد اقترحت بتلكو تقديماً على أساس التكلفة تقوم الهيئة حالياً بدراسته.

ولغرض مساعدة الهيئة في دراستها لهذا التقديم، سعت الهيئة لاختبار مدى قوة طلب القطاع بالنسبة للتكلفة على أساس تقديم القيمة المضافة لخدمة الرسائل النصية القصيرة. بالتالي، فقد دعت الهيئة كافة أصحاب ترخيص خدمات القيمة المضافة الخمسة عشر لحضور الاجتماع الذي تم عقده في ٢٣ فبراير ٢٠٠٥ وذلك لمناقشة هذا الأمر وتقديم ردود كتابية حوله. حضر الاجتماع عشرة أشخاص يمثلون ستة من أصحاب ترخيص خدمات القيمة المضافة. ولم تتلقى الهيئة أية ردود بشأن هذا الأمر.

إن الحويلة الرئيسية للاجتماع من وجهة نظر الهيئة أن أصحاب ترخيص خدمات القيمة المضافة لم يبدوا أي اهتمام فيما يتعلق باستحداث بديل على أساس التكلفة لتقديم نموذج لسهم الإيراد. ولقد أبدوا رأيهم في أن نموذج سهم الإيراد هو معيار القطاع المقبول والمفضل. ولقد تم إبداء بعض الاهتمامات تلقائياً حول الجوانب المحددة لنماذج سهم الإيراد الحالية المتوفرة في البحرين.

واستناداً على آراء أصحاب ترخيص خدمات القيمة المضافة، فإن الهيئة لا تجد أنه من المناسب الطلب من بتلكو استحداث بديل على أساس التكلفة في هذا الوقت. بالتالي، فإن الهيئة تعترم في هذا الوقت التخفيف من موافقتها الشرطية على نموذج سهم الإيراد الخاص بتلكو. ومع ذلك، فإن الهيئة ترى أنه ينبغي الطلب من بتلكو استحداث نموذج على أساس التكلفة إذا تم تغيير طلب القطاع وإذا كان طلب القطاع في حد ذاته يعترم حفظ حقوقه للطلب من بتلكو استحداث نموذج على أساس التكلفة.

لغرض إتمام هذا الأمر، ستقوم الهيئة بدراسة الردود المتلقية من الأطراف المهتمة. آخر موعد لتلقي الردود هو الساعة الخامسة مساءً من الثالث والعشرين من مارس ٢٠٠٥. ترسل الردود كتابياً عن طريق البريد إلى:

مدير إدارة الشؤون الاقتصادية
هيئة تنظيم الاتصالات (الهيئة)
ص.ب. ١٠٣٥٣
المنامة

أو يمكن إرسال الردود إلى البريد الإلكتروني الخاص بالهيئة على العنوان التالي consult@tra.org.bh أو عن طريق فاكس رقم ٥٢٣ ٥٣٢ ١٧.